على خلفية تعثر مجموعة إن إم سي في سداد ديون

عائلة ملياردير هندي تأسف لقرار المركزي الإماراتي تجميد حساباتها

بي آر شيتي

أبدت عائلة الملياردير الهندي «بي آر شيتي»، المؤسس ورئيس مجلس الإدارة السابق لمجموعة «إن إم سي» للرعاية الصحية في الإمارات، أسفها، لتعليمات صدرت عن مصرف الإمارات المركزي بتجميد الحسابات المصرفية للعائلة.

وأضافت العائلة في بيان، أمس الإثنين، أن طلب تجميد الحسابات المصرفية «أمر مؤسف للغاية، ونرى بأنه غير ضروري.. تعمل شركاتنا في مجالات تُسهم بتحقيق الأمن الغذائي والإمداد».

كما تعمل شركات المجموعة، «في إمداد الإمارات بالصناعات الدوائية، وإدارة النفايات الطبية، وخدمات تموين الطعام للمنشآت الصناعية، وتلعب دوراً حيوياً في تعزيز الاقتصاد» وفق البيان.

وأشارت العائلة في بيانها، إلى أن تجميد حساباتها يعرّض هذه الأعمال وموظفيها وقدرتها على العمل، وتلبية طلبات الإمداد الحالية، لخطر كبير، مضيفة: «لا سيما في هذا الوقت الذي نشهد فيه أزمة صحية عالمية».

والأحد، أصدر مصرف الإمارات المركزي، تعميما للبنوك العاملة في الدولة للبحث عن جميع الحسابات المصرفية لرجل الأعمال الهندي، على خلفية تعثر المجموعة في سداد 6.6 مليارات دولار.

وأوضح المركزي الإماراتي، أن التعليمات شملت تجميد حسابات عائلة «شيتي» إلى جانب حسابات الشركات التي يمتلك فيها حصة.. «وإدراج العديد من الشركات المرتبطة به على القائمة السوداء، جنبا إلى جنب مع إدارتها العليا بالكامل، وعدد من الموظفين الرئيسيين لهذه الشركات في القائمة بالمثل».

وكانت «إن إم سي» رصدت مؤخراً ديونا بقيمة تزيد على 6.6 مليارات دولار، لم يكن قد تم الكشف عنها منذ إعلان البيانات المالية المؤقتة لمجموعة الرعاية الصحية في 30 يونيو 2019.

وفي التاسع من أبريل الحالي، أصدرت المحكمة العليا في المملكة المتحدة قرارها بتعيين حارس قضائي على «إن إم سي»، استجابة للطلب الذي تقدّم به بنك أبوظبي التجاري، وعدم اعتراض الشركة على هذا الطلب.

ومؤخرا أعلن نحو 27 بنكاً خليجياً انكشافه بشكل مباشر وغير مباشر على «إن إم سي» وشركاتها التابعة، بقيمة 3.23 مليار دولار تعادل 49 بالمئة من إجمالي ديون المجموعة.

و»إن إم سي للرعاية الصحية» التي تأسست عام 1975، مقرها الإمارات، ومدرجة في سوق لندن منذ 2012، وتعمل في 19 دولة من بينها السعودية.

حفتر يفتح النار مجدداً على أحياء طرابلس ويقصف مطار معيتيقة الدولي

أعلنت قوات حكومة الوفاق الوطني الليبية أن قوات اللواء المتقاعد خليفة حفتر قصفت مطار معيتيقة الدولي بطرابلس والأحياء السكنية المحيطة به.

وقال بيان نشره المركز الإعلامي لعملية «بركان الغضب» التابعة للحكومة الشرعية إن «مليشيات حفتر الإرهابية تواصل القصف المتكرر بصواريخ غراد على مطار معيتيقة والأحياء السكنية في محيطه».

ولفت البيان إلى أن قوات حفتر استهدفت كذلك منطقة عين زارة جنوبي طرابلس المكتظة بالسكان. ويأتي القصف بعد أقل من 24 ساعة من صدور بيان أوروبي يطالب بهدنة إنسانية في ليبيا، ويحث أطراف الصراع على استئناف محادثات السلام.

ووقع البيان وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وكبير دبلوماسيي الاتحاد الأوروبي، وجاء فيه «نود ضم أصواتنا إلى الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش والقائمة بأعمال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا ستيفاني تورکو وليامز، في دعوتهما إلى هدنة إنسانية في ليبيا».

وأضاف «ندعو جميع الأطراف الليبية إلى استلهام روح شهر رمضان المبارك، واستئناف المحادثات في سبيل وقف حقيقي لإطلاق النار».

وتصاعدت حدة الصراع في ليبيا بشكل كبير هذا الشهر مع نشوب معارك على عدة جبهات في غرب البلاد، رغم دعوات عاجلة من الأمم المتحدة ووكالات الإغاثة إلى إعلان هدنة لمواجهة أزمة انتشار فيروس كورونا المستجد.

يشار إلى أن الاتحاد الأوروبي أطلق مهمة بحرية وجوية جديدة في شرق البحر المتوسط، لوقف وصول مزيد من الأسلحة للأطراف المتحاربة في ليبيا، لكن ليس بوسعه مراقبة الحدود البرية بين مصر وليبيا التي تمر عبرها إمدادات للمدفعية.

ويخشى الاتحاد الأوروبي من أن الصراع سيؤدي لتفاقم الاضطرابات في المنطقة، ويزيد من تدفق المهاجرين من الشرق الأوسط وأفريقيا.

ومنذ أكثر من عام، تحاول قوات حفتر اقتحام العاصمة طرابلس حيث يوجد مقر حكومة الوفاق المعترف بها دوليا. ولا يزال الصراع المسلح محتدما في ليبيا، رغم مرور ما يقرب من عشر سنوات على الإطاحة بالرئيس الراحل معمر القذافي عام 2011.

«عدوان إسرائيلي».. الدفاعات الجوية السورية تتصدى لصواريخ قرب دمشق

اعترضت الدفاعات الجوية السورية في ساعة مبكرة من صباح أمس الاثنين غارات إسرائيلية قرب العاصمة دمشق.

وبحسب وكالة الانباء السورية أن الدفاعات الجوية اعترضت أهدافا معادية، وتصدت لما وصفته «بالعدوان الإسرائيلي» من فوق الأجواء اللبنانية، وتمكنت من إسقاط عدد من الصواريخ قبل الوصول لأهدافها.

وذكرت سانا أن الغارات الإسرائيلية تسببت في مقتل ثلاثة مدنيين، وإصابة أربعة –بينهم طفل– جراء سقوط شظايا صواريخ إسرائيلية على منازل في بلدتي الحجيرة والعادلية في ريف دمشق.

وكانت السلطات السورية أفادت في وقت سابق بتصدي دفاعاتها الجوية لصواريخ إسرائيلية في محيط العاصمة، والتمكن من «إسقاط غالبيتها».

والتزمت إسرائيل حتى اللحظة الصمت بشأن الاتهامات السورية لها بمهاجمة أهداف قرب دمشق. يشار إلى أن السلطات الإسرائيلية تجنح غالبا إلى الكتمان في العديد من المرات التي هاجمت فيها أهدافا في قلب الأراضي السورية، حيث اعتادت منذ عام 2013 على شن عشرات الهجمات في الداخل السوري، لمنع ما تصفه «بالتمركز الإيراني» داخل الأراضي السورية.

منعطف جديد باليمن

ماذا بعد إعلان المجلس الانتقالي الحكم الذاتي للجنوب؟

تدخل الأزمة اليمنية في منعطف جديد بعد إعلان المجلس الانتقالي الجنوبي حالة الطوارئ والإدارة الذاتية لجنوب اليمن، وذلك بعد أيام من كارثة السيول التي ضربت المدينة وتسببت في تعطيل الخدمات، الأمر الذي أثار غضب المواطنين الذين خرجوا في مظاهرات ضد الحكومة الشرعية والمجلس الانتقالي.

وعلى الرغم من سيطرة المجلس الانتقالي الجنوبي على مدينة عدن منذ أغسطس الماضي، وتحكمه الأمني في أغلب مؤسسات ومقار الدولة بعد أن أجبر الحكومة على الخروج من المدينة وعدم السماح لها بالعودة إليها، فإنه بقي يطالبها بدفع المرتبات وتوفير الخدمات، وهي الأسباب التي ساق منها مبررات إعلانه الأخير.

وأفادت مصادر يمنية محلية بأن قوات المجلس الانتقالي بدأت بعد إعلانها منتصف الليلة الماضية الحكم الذاتي بنشر دوريات عسكرية في جميع شوارع عدن، وحاصرت البنك المركزي الذي تشرف عليه إداريا سلطات الحكومة الشرعية كما هي الحال في أغلب مؤسسات الدولة، في وقت تفرض فيه قوات الانتقالي سيطرتها الأمنية إلى جانب قوات التحالف السعودي الإماراتي على الأرض.

ويصف مستشار وزير الإعلام اليمني مختار الرحبي تصعيد الانتقالي الجنوبي بالخطير، وقال إنه يمثل تمردا جديدا على الاتفاقات الإقليمية والقرارات الدولية التي لا تعترف إلا بالحكومة الشرعية، وأبرزها قرار مجلس الأمن رقم 2216.

وبحسب حديث الرحبي، فإن هذا التطور يمثل إعلان وفاة لاتفاق الرياض الذي جرى توقيعه في نوفمبر/تشرين الثاني الماضي بالعاصمة السعودية الرياض، وماطل الانتقالي في تنفيذه، ورفض الإيفاء باستحقاقاته طوال الخمسة الأشهر الماضية.

ويضيف الرحبي «نحن أمام تصعيد وسيناريوهات جديدة قد تجعل المشهد اليمني أكثر تعقيدا، وننتظر موقفا من السعودية كونها المسؤولة عن رعاية اتفاق الرياض، لأن بيان الانتقالي بدا واضحا وكأنه إعلان حرب وتمرد عن الشرعية لا يختلف كثيرا عن الإعلان الدستوري للحوثيين عندما انقلبوا على مؤسسات الشرعية في صنعاء عام 2014».

وقال مستشار رئاسي –طلب عدم الكشف عن اسمه– إن خيار الانتقالي بالقفز على الجهود التي تبذلها السعودية لإنجاح اتفاق الرياض وإعادة الأمور إلى طبيعتها في عدن، قد يفتح بابا لصراع جديد خلال الأيام القادمة قد يطال شريكتها في التحالف الإمارات، التي تواصل دعم الانتقالي وتقويض الشرعية.

واستغرب المصدر الرئاسي أن يلجأ الانتقالي إلى هذه الخطوة المتهورة في وقت تجري فيه الوساطات العسكرية بإشراف سعودي من أجل عقد اتفاق مشترك بين الجيش الحكومي وقوات الانتقالي في محافظتي عدن وأبين خلال الأيام الماضية.

ويهدف إعلان الانتقالي، إلى الحفاظ على الانتصارات التي حققها أبناء الجنوب، كما أن خطوة تنفيذ الإدارة الذاتية لعدن والجنوب كانت مطلوبة منذ ثلاث سنوات نتيجة لما تعانيه الشرعية من انقسامات ولم يعد بمقدور أبناء الجنوب الاستمرار في دفع الثمن أكثر مما فعلوا حتى الآن، وفق تعبيره.

وفي محاولة لاستشراف الصورة التي قد يبدو عليها جنوب اليمن بعد إعلان الانتقالي، قال المحلل السياسي اليمني خالد عقلان، إن أقرب السيناريوهات المحتملة التي تنتظر المشهد السياسي والعسكري هو الذهاب نحو المزيد من الإغراق في الصراع بين أبناء الجنوب أنفسهم، وخلق مزيد من التباينات واستحضار صراعات الماضي التي ما زالت تلقي بظلالها على الساحة السياسية وبتغذية مباشرة من طرفي التحالف.

ويبدو أن لدى التحالف رغبة في إبقاء الجنوب في حالة حرب دائمة لكي يتمكن من تحقيق أهدافه الجيوسياسية التي تتناقض كليا مع أهداف التدخل العسكري في اليمن، وفقا لعقلان.

ويؤكد عقلان أن قرار الانتقالي لا يراعي مطلقا حساسية الوضع الإنساني في عدن، كما أنه يفسر هروب الانتقالي من استحقاقات اتفاق الرياض وهرولة نحو المجهول، في ظل الظروف الصعبة التي تعيشها عدن بعد كارثة السيول وغياب جهود الحكومة والتحالف في إنقاذ المدينة.

غريفثس: تحول الأحداث جنوب اليمن مخيب للآمال

أعرب المبعوث الأممي إلى اليمن، مارتن غريفثس، عن قلقه من تطور الأحداث جنوب البلاد، مشدداً على ضرورة الإسراع بتنفيذ اتفاق الرياض، بدعم من تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة السعودية.

وقال المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى اليمن، في بيان صادر عن مكتبه أمس الاثنين، إنه قلق بسبب الإعلان الذي صدر في 25 أبريل عن المجلس الانتقالي الجنوبي. كما اعتبر أن «تحول الأحداث الأخير مخيّب للآمال خاصة أن مدينة عدن ومناطق أخرى في الجنوب لم تتعاف بعد من السيول الأخيرة وتواجه خطر جائحة كوفيد–19».

إلى ذلك، دعا جميع الأطراف إلى التعاون، قائلاً: «يجب على جميع الفاعلين السياسيين التعاون بحسن نية والامتناع عن اتخاذ إجراءات تصعيدية ووضع مصالح اليمنيين في المقام الأول.

يأتي هذا بعد أن شدد تحالف دعم الشرعية في اليمن، فجر أمس الاثنين، إثر إعلان حالة الطوارئ من جانب المجلس الانتقالي، وما ترتب عليه من تطورات في العاصمة المؤقتة عدن وبعض المحافظات اليمنية الجنوبية، على ضرورة إلغاء أي خطوة تخالف اتفاق الرياض والعمل على التعجيل بتنفيذه.

مارتن غريفثس

كما أوضح التحالف أنه اتخذ ولا يزال خطوات عملية ومنهجية لتنفيذ اتفاق الرياض الذي يمثل الإطار الذي أجمع عليه الطرفان لتوحيد صفوف اليمنيين، وعودة مؤسسات الدولة، والتصدي لخطر الإرهاب، وأن المسؤولية تقع على الأطراف الموقعة على الاتفاق لاتخاذ خطوات وطنية واضحة باتجاه تنفيذ بنوده التي اتفق عليها في إطار مصفوفة تنفيذ الاتفاق المزمنة الموقع عليها من الطرفين.

قرقاش: تطبيق اتفاق الرياض أساسي للمرحلة المقبلة

أكد وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية، أنور قرقاش، أمس الاثنين، أن بيان تحالف دعم الشرعية يأتي من حرص واضح على اليمن وعلى اتفاق الرياض. كما شدد على أن تطبيق اتفاق الرياض كاملا أساسي للعمل السياسي في المرحلة القادمة.

ولفت في تغريدة على حسابه على تويتر إلى أن «الإحباط من التأخر في تطبيق الاتفاق لا يجب أن يكون سببا لتغيير الأوضاع من طرف واحد».

إلى ذلك، شدد على ثقته بالسعودية، قائلاً: «ثقتنا في حرص السعودية الشقيقة على تطبيق اتفاق الرياض مطلقة».

كما أكد أن تطبيق نص اتفاق الرياض والالتزام بروحه سيكون عنوان المرحلة وحجر أساس في الرؤية الإقليمية والدولية للحل السياسي في اليمن، مضيفاً أن «بيان التحالف يؤكد على ضرورة التزام كافة الأطراف بتنفيذ الاتفاق حرصا على تماسك الموقف السياسي والعسكري، وتمهيدا لاستحقاقات المرحلة التالية».

يأتي هذا بعد أن شدد تحالف دعم الشرعية في اليمن، فجر الاثنين، إثر إعلان حالة الطوارئ من جانب المجلس الانتقالي، وما ترتب عليه من تطورات في العاصمة المؤقتة عدن وبعض المحافظات اليمنية الجنوبية، على ضرورة إلغاء أي خطوة تخالف اتفاق الرياض والعمل على التعجيل بتنفيذه.

كما أوضح التحالف أنه اتخذ ولا يزال خطوات عملية ومنهجية لتنفيذ اتفاق الرياض الذي يمثل الإطار الذي أجمع عليه الطرفان لتوحيد صفوف اليمنيين، وعودة مؤسسات الدولة، والتصدي لخطر الإرهاب، وأن المسؤولية تقع على الأطراف الموقعة على الاتفاق لاتخاذ خطوات وطنية واضحة باتجاه تنفيذ بنوده التي اتفق عليها في إطار مصفوفة تنفيذ الاتفاق المزمنة الموقع عليها من الطرفين.

يذكر أن اتفاق الرياض ينص على تشكيل حكومة كفاءات سياسية لا تتعدى (24) وزيرا، يعين الرئيس أعضاءها بالتشاور مع رئيس الوزراء والمكونات السياسية على أن تكون الحقائب الوزارية مناصفة بين المحافظات الجنوبية والشمالية

عودة جميع القوات – التي تحركت من مواقعها ومعسكراتها الأساسية باتجاه محافظات عدن وأبين وشبوة منذ بداية شهر أغسطس 2019 م – إلى مواقعها السابقة بكامل أفرادها وأسلحتها وتحل محلها قوات الأمن التابعة للسلطة المحلية في كل محافظة خلال 15 يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق

– توحيد القوات العسكرية، وترقيمها وضمها لوزارة الدفاع وإصدار القرارات اللازمة، وتوزيعها وفق الخطط المعتمدة تحت إشراف مباشر من قيادة تحالف دعم الشرعية في اليمن، خلال ستين يوما من تاريخ توقيع هذا الاتفاق